

كميات التداول وصلت إلى 129.3 مليون سهم

المؤشر العام لبورصة الكويت عاد للارتفاع وسط تقلص في السيولة

الأكثر صفقات					
الشركة	آخر	التغير %	الكمية	القيمة	عدد الصفقات
وطنية	927	0.76	5,817,957	5,361,919.037	775
بنك	681	0.29	3,115,596	2,118,836.874	299
إيجبت	918	0.55	1,264,476	1,160,840.592	259
المستثمرون	11.4	9.62	22,749,673	250,265.086	249
زين	472	0.43	1,852,844	878,050.370	215

الأكثر انخفاضاً					
الشركة	آخر	التغير %	الكمية	القيمة	عدد الصفقات
الهلال	116	-16.55	476	55.428	5
بورتلاند	1,260	-13.64	5,700	8,071.429	9
التعمير	27.9	-10.00	5,736,402	159,687.624	162
الأنظمة	75	-8.31	2,792	222.750	9
عزل	28	-8.20	57,200	1,577.380	6

الأكثر كمية					
الشركة	آخر	التغير %	الكمية	القيمة	عدد الصفقات
المستثمرون	11.4	9.62	22,749,673	250,265.086	249
إيجبت	14.9	2.76	10,999,994	163,944.803	173
عقارات	72.4	1.54	7,635,545	549,666.580	168
إيفيا	23.6	-6.72	6,884,127	166,926.488	125
وطنية	927	0.76	5,817,957	5,361,919.037	775

الأكثر ارتفاعاً					
الشركة	آخر	التغير %	الكمية	القيمة	عدد الصفقات
المستثمرون	11.4	9.62	22,749,673	250,265.086	249
ورفك	163	9.40	10	1.630	1
إيفوست	81	6.58	10	0.810	1
وناف	33	6.45	3,000	99.000	1
الخليج	63.4	5.67	973,274	60,300.653	50



* «السوق الأول» ارتفع 0.24%

مؤشرات بورصة الكويت			
السوق الأول	6.170.27	24.37	0.4%
السوق الرئيسي	4.894.32	-14.86	-0.3%
المؤشر العام	5.733.94	11.64	0.2%

سهم «الهلال» القائمة الحمراء متراجعا بنحو 16.55% وتقلصت سيولة البورصة من أمس 31.9% لتصل إلى 18.47 مليون دينار مقابل 27.11 مليون دينار بالأمس. كما تراجعت أحجام التداول 15.9% إلى 129.63 مليون سهم مقابل 154.08 مليون سهم بجلسة الثلاثاء. وحقق سهم «الكويت الوطني» نشاطا سيولة بالبورصة بقيمة 5.36 ملايين دينار مرتفعا 0.76%. فيما تصدر سهم «المستثمرون» نشاط الكميّات بتداول 22.75 مليون سهم.

الكويت كما شهدت الجلسة إعلان تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة وزارة العدل. وسجلت مؤشرات 6 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة الرعاية الصحية بنمو نسبته 9.62%. فيما تصدر

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس على ارتفاع المؤشر العام 11.64 نقطة ليبلغ مستوى 5733.9 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.2%. وبلغت كميات تداولات المؤشر 129.3 مليون سهم تمت من خلال 5614 صفقة نقدية بقيمة 18.4 مليون دينار كويتي «نحو» 64.4 مليون دولار أميركي. وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 14.8 نقطة ليبلغ مستوى 4894 نقطة وبنسبة 0.3% من خلال كمية أسهم بلغت 102.7 مليون سهم تمت عبر 2977 صفقة نقدية بقيمة 4.5 ملايين دينار «نحو» 15.7 مليون دولار. وارتفع مؤشر السوق الأول 24.3 نقطة ليصل إلى مستوى 1670.2 نقطة وبنسبة ارتفاع 0.4% من خلال كمية أسهم بلغت 26.5 مليون سهم تمت عبر 2637 صفقة بقيمة 13.9 مليون دينار «نحو» 48.6 مليون دولار. وكانت شركات «المستثمرون» و«ورقية» و«انوفست» و«وناق» و«الخليجي» الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم «المستثمرون» و«آن» و«عقارات ك» و«إيفيا» و«وطني» الأكثر تداولاً. أما الأكثر انخفاضاً فكانت «الهلال» و«بورتلاند» و«التعمير» و«الأنظمة» و«مراكن». وتابع المتعاملون إصفاً من شركة «المان للاستثمار» بشأن دعوى وأحكام قضائية وإفصاح من مجموعة «جي إف إتش» بشأن حصولها على موافقة من هيئة السوق المالية السعودية لترخيص شركة «جي إف إتش السعودية المالية». وشهدت الجلسة إعلاناً من شركة «التعمير للاستثمار العقاري» بشأن توصية مجلس إدارتها بالانسحاب الاختياري من بورصة

دياب: عمليات جني الأرباح انعكست على تداولات البورصة

العام للسوق إيجابية في الوقت الراهن». فنياً، قال دياب يقع مستوى الدعم الأولي للمؤشر العام عند 5700 نقطة حيث إن التراجع بونه قد يؤدي إلى المزيد من عمليات جني الأرباح إلى 5600 وربما 5510 نقطة. في حين أن هناك حاجة للإغلاق فوق مستوى المقاومة الأخير عند 5823 لمعاودة النشاط الشرائي وزيادة فرص الوصول إلى 5900 قبل 6000 نقطة.

المبارك والإجازات الصيفية. وأضاف دياب: «على الجانب الآخر، تتجه الأنظار إلى نتائج الربع الأول من العام الحالي التي من المتوقع لها أن تكون إيجابية وارتفاع أسعار النفط في الأونة الأخيرة. إضافة إلى اقتراب موعد مراجعة مورجان ستانلي لبورصة الكويت لإبراجها ضمن مؤشرها للأسواق الناشئة. لذا قد نلاحظ تبايناً في الأداء بالمرحلة القادمة لكن لا تزال النظرة

قال نائب رئيس قسم بحوث الاستثمار في «كامكو»، رائد دياب إن سوق الكويت تأثر بموجة من عمليات جني الأرباح خلال أبريل بعد الصعود القوي منذ منتصف مارس الماضي. إضافة إلى العوامل الجيوسياسية بالمنطقة وتضاعف التوتر بين الولايات المتحدة وإيران التي أثرت بعض الشيء على الشعور العام للمستثمرين، في حين قد تتراجع التداولات مع اقتراب شهر رمضان

دورها تعزيز حقوق المساهمين... ومواصلتها توزيع الأرباح

التركيب: «أركان الكويت العقارية» توسع قاعدة العقارات وتنوع محافظها بعوائد متميزة

والأسواق الخليجية، وبريطانيا، عبر محفظة عقارية تتجاوز قيمتها 50 مليون دينار في الكويت، كما تعتبر الاستثمار العقاري قلب الشركة النابض. حيث تقوم بالبحث واستكشاف الفرص العقارية الجذبة، والمدة في مواقع استراتيجية مهمة محلياً ودولياً، في شتى المجالات «الطبي، والساحي، والسكني والتجاري والحرفي والصناعي» وتتراوح قيمة مشاريع الشركة المتوقعة خلال 2019 ما بين 10 إلى 12 مليون دينار في مختلف القطاعات.



* عبدالرحمن التركيت

وحققت الشركة إنجازات كبيرة على مدى العام 2018 حيث تمكنت إدارة الاستثمار العقاري في الشركة من المحافظة على نسبة إشغال تتجاوز 90%. وتوزيع العقارات المحلية في مختلف محافظات الكويت، وتوزيع القطاعات بما يعظم الأرباح، ويقل المخاطر من خلال زيادة الأصول. والإيرادات التشغيلية، فضلاً عن اختيار مواقع مميزة لأصولها العقارية، وهو ما أدى إلى محافظة أصول الشركة على قيمها، وأسعارها رغم تقلبات السوق. وعززت شركة أركان الكويت العقارية التزامها تجاه عملائها بحصولها على شهادة الجودة أيزو 2015 : 9001 وذلك في إطار استراتيجية الشركة في مواكبة أحدث النظم العالمية في الإدارة والخدمات والتطوير العقاري، وشامياً مع خطط الدولة «رؤية الكويت 2035». وتعتبر شهادة أيزو 2015: 9001 شهادة الجودة أيزو 2015 : 9001 الشهادة العالمية بعد حوالي عام من العمل الدؤوب والمتواصل. وتعتبر شهادة أيزو 2015: 9001 عملية مستمرة تتطلب الالتزام للإبقاء على هذه الشهادة. حيث وضعت المنظمة العالمية الرائدة «الأيزو» مقاييس صارمة ومعايير للتدقيق والمراجعة المستمرة لضمان تقيّد جميع الشركات الحائزة على مثل هذه الشهادات بأسمى معايير الجودة.

«أركان كليك» يشكل قيمة مضافة في مشاريع الشركة

فيها لمواجهة كافة التحديات على المستويين المحلي والعالمي. وترتكز «أركان الكويت» على العقارات التي تملك فرصاً جيدة لارتفاع القيمة الرأسمالية وخلق الإيرادات وذلك في إطار استراتيجية مدروسة تتبناها لزيادة الأرباح والتوسع في المشاريع المختلفة بالسوق العقاري محلياً وإقليمياً وعالمياً والمساهمة في تنفيذ رؤية كويت جديدة 2035. وتتميز الشركة بتنوع نشاطاتها في المجال العقاري خاصة أنها تعمل في مجال تجارة العقار والتطوير العقاري والاستحواذ المباشر وتحسين العقار فضلاً عن الخبرة المميزة والشهرة الواسعة التي حصلت عليها في مختلف القطاعات العقارية ومنها التجارية والاستثمارية والصناعية والسياحية. وتحرص «أركان الكويت» على تقديم خدمات ذات جودة عالية لعملائها من شركات ومؤسسات وأفراد في مجالات إدارة العقارات وتقديم الاستشارات العقارية، بالإضافة إلى إدارة محافظتها الاستثمارية والسياسية. وتولي الشركة اهتماماً خاصاً بالعقارات الاستثمارية التي تدر عائدات تتميز بالتنافسية مقارنة بالفرص الاستثمارية الأخرى حيث شهدت مستويات العوائد على هذه العقارات حالة استقرار ملحوظة. وتوسع «أركان الكويت» لتكون في مصاف كبريات الشركات الخليجية في

كشفت الرئيس التنفيذي في شركة أركان الكويت العقارية عبدالرحمن التركيت أن حجم مشاريع الشركة المتوقعة خلال 2019 يتراوح ما بين 10 إلى 12 مليون دينار، ما بين تنفيذ مشاريع أو الاستحواذ عليها، مؤكداً تواصل الشركة لاتفاق مبدئي لشراء عقار صناعي «حق انتفاع» مدر للدخل في منطقة الشويخ الصناعية. ولاسيما أن العقار يمتد على مساحة تصل إلى 1000 متر مربع وبلغت قيمته 1.5 مليون دينار. ومن المتوقع أن يدر عائداً يصل إلى 10.14%.

وأشار إلى أن شركة أركان الكويت من الشركات الرائدة في القطاع العقاري على الصعيدين المحلي والإقليمي خاصة أنها كانت حريصة منذ تأسيسها على الدخول بقوة في أسواق العقار المحلية، فضلاً عن التوسع بنشاطات مميزة في الأسواق الإقليمية والعالمية. وتحرص الشركة على اقتناس أي فرصة حق انتفاع مع الدولة، أو مناصات مع هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص «B.O.T». إضافة إلى أنها تقوم بإدارة أملاك الغير، ولديها قسم تقييم عقارات معتمد لدى الدولة، والبنوك المحلية، فضلاً عن دورها في تعزيز ملكية حقوق المساهمين، ومواصلتها توزيع الأرباح على المساهمين عاماً بعد عام. وأشار إلى أن الأمر الذي يؤكد جدارة الشركة، ووقوفها على أرض صلبة رغم الظروف الاقتصادية الصعبة أنها تسعى إلى الحفاظ على مكانتها كشركة رائدة في السوق، من خلال توسيع قاعدة العقارات وتنوع المحافظ العقارية. وتشتمل جميع أنواع العقارات بما في ذلك «التجارية، الاستثمارية، الصناعية، السكنية، الخدمات الفندقية، الرعاية الصحية، مع الاهتمام الدائم بالأصول، والصناعات، وتنويعها وصيانتها، وتعليمها لصالح المساهمين حرصاً على تحقيق أفضل العوائد. وتعد منظومة الابتكار ومبدأ تطوير الذات والسعي المستمر نحو الأفضل منهجاً لدى الشركة، وسياسة متبعة

3,2 مليارات يورو واردات الاتحاد الأوروبي من الكويت



* الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لدول الخليج

المتحدة 11 مليار يورو (12.3 مليار دولار). وذكر التقرير أن قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي في عام 2018 إلى سلطنة عمان بلغت 4.5 مليارات يورو (5 مليارات دولار، والى قطر 10.6 مليارات يورو (11.8 مليار دولار، والى مملكة البحرين 2.1 مليار يورو (2.3 مليار دولار، والى الكويت 5.6 ميارات يورو (6.2 مليارات دولار، والى المملكة العربية السعودية 30.4 مليار يورو (34 مليار دولار، والى الإمارات العربية المتحدة 37.8 مليار يورو (42.3 مليار دولار). وأوضح وكالة الإحصاء الأوروبية أن واردات الاتحاد الأوروبي من دول مجلس التعاون الخليجي تتضمن بشكل رئيس وقود المعادن ومنتجات المناجم والمواد الكيماوية فيما تتضمن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول مجلس التعاون منتجاتاً صناعية على الأغلب مثل فمالات توليد الطاقة وقاطرات السكك الحديدية والطائرات وآلات ومعدات النقل. ولفتت الوكالة في تقريرها إلى أن الاتحاد الأوروبي تصدر قائمة الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2018 إذ تشكل نسبة التبادل التجاري بين الجانبين 14.6% من إجمالي حجم التبادل التجاري العالمي تتبعه الصين بنسبة 12.2% ثم اليابان بنسبة 8.5% فالهند بنسبة 8.4%

كشفت وكالة الإحصاء الأوروبية «يوروستات» أن حجم التبادل التجاري للضائع بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2018 استقر عند 144.1 مليار يورو ما يعادل 161.5 مليار دولار أميركي. وأشارت الوكالة في تقرير لها انه في عام 2017 بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري للضائع 134.7 مليار يورو (161.1 مليار دولار). وأوضح أن قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول مجلس التعاون تراجعت إلى 91.26 مليار يورو (102.3 مليار دولار) في عام 2018 بعد أن كانت 99.8 مليار يورو (111.9 مليار دولار) في عام 2017. في المقابل ارتفعت قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من دول مجلس التعاون الخليجي إلى 52.8 مليار يورو (59.2 مليار دولار) في عام 2018 بعد أن كانت 43.8 مليار يورو (49.1 مليار دولار) في عام 2017. وفصل التقرير قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من كل دولة خليجية في عام 2018 إذ بلغت قيمة وارداته من سلطنة عمان 749.8 مليون يورو (840.7 مليون دولار، ومن قطر 7.2 مليارات يورو (8 مليارات دولار، ومن مملكة البحرين 143.8 مليون يورو (161.2 مليون دولار، ومن الكويت 3.2 مليارات يورو (3.5 مليارات دولار، ومن المملكة العربية السعودية 30.5 مليارات يورو (34.1 مليار دولار، ومن الإمارات العربية